مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: محددات البطالة في الدول العربية: دراسة تطبيقية
اسم الكاتب: عاطف عوض محيي الدين، عبيدالله محجوب عبيدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/8917
تاريخ الاسترداد: 2026/06/07 11:50 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
ملتقى الحضارات

مجلة جامعة الشارقة

دورية علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

المجلد 13 ، العدد 2

ربيع الأول 1437 هـ / ديسمبر 2016 م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

□□□□□□□ □□□□.indd 1 2/8/17 10:05 AM

محددات البطالة فى الدول العربية : دراسة تطبيقية

عاطف عوض محيي الدين

كلية إدارة الأعمال - جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

عبيدالله محجوب عبيدالله

كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة الخرطوم

الخرطوم - السودان

تاريخ الاستلام 2015-12-27 **تاريخ القبول 2016-03-15**

ملخص البحث:

تناولت الدراسة من ناحية تطبيقية تأثير أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة فى عينة تشمل تسع دول عربية خلال المدة 1990-2012. استخدمت الدراسة أسلوب Dynamic Fixed Effect فى تحليل البيانات. تشير نتائج الدراسة إلى أنه فى الأجل الطويل يلعب النمو الاقتصادي تأثيرا هامشيا في خفض البطالة، كما أن اتسام نظام الحكم بالديمقراطية وانخفاض معدل الخصوبة لهما تأثير جدير بالملاحظة في خفض معدل البطالة. أيضاً نجد أنه وعبر الزمن يلعب كل من ارتفاع مستويات التعليم، وتقلبات الإنتاج، إضافة إلى جمود تشريعات سوق العمل دورا هاما فى ارتفاع معدلات البطالة .

الكلمات الدالة : البطالة، العولمة الاقتصادية، السياسات التجارية ، الدول العربية.

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 247 2/8/17 10:06 AM

مـــقدمـــة:

تعانـي معظـم الـدول، المتقـدم منهـا والنامـي، مـن مشـكلة البطالـة ومـا يتبعهـا مـن مشـاكل اقتصاديـة، واجتماعيـة وسياسـية. إلا أن حجـم تلـك المشـكلة يختلـف بيـن الـدول، عبـر الزمـن، وداخـل الدولـة بيـن المناطـق الريفيـة والحضريـة. إلا أن الـدول العربيـة كمـا أشـار إلـى ذلـك تقريـر World Economic Forum, (2011) تعانـي مـن بطالـة طويلـة الأجـل تتـراوح مابيـن 10-25% إضافـة إلـى أن معـدل البطالـة فـى بعـض دول الإقليـم ارتفـع بشـكل غيـر مسـبوق منـذ عـام 2000. لاشـك أن هنالـك العديـد مـن العوامـل، كمـا بينتهـا النظريـات الاقتصاديـة و/ أو الدراسـات السـابقة، تعتبـر مـن أهـم المتغيـرات التـي يمكـن اسـتخدامها فـى تفسـير ظاهـرة البطالـة. تتـراوح تلـك العوامـل مـا بيـن أدوات متغيـرات الاقتصـاد الكلـى مـن نمـو اقتصـادي وتضخـم وغيرهـا، إلـى عوامـل مؤسسـية مرتبطـة بأنمـاط الحكـم والتشـريعات التـي تنظـم سـوق العمـل إضافـة إلـى التغيـرات الديموغرافيـة التـي تشـهدها معظـم دول العالـم. إلا أن السـمة المميـزة لهـذه العوامـل وغيرهـا هـي أنهـا تشـكل متغيـرات مكملـة لبعضهـا البعـض وليسـت بدائـل، وبالتالـى الاعتمـاد علـى، الإصـلاح الاقتصـادي علـى سـبيل المثـال، من دون اسـتصحاب العوامـل الأخـري فـى الحسـبان يشـكك فـى فاعليـة تلـك السياسـات فـى معالجـة ظاهـرة البطالـة. فقـد أوضـح World Economic Forum, (2011 -2012) أن اسـتراتيجية معالجـة مشـكلة البطالـة فـى العالـم العربـي يجـب أن تضـع فـى حسـبانها تكامـل الإصـلاح الاقتصـادي مـع ذلـك السياسـي والمؤسسـي حتـي تحقـق الاسـتراتيجية أهدافهـا المنشـودة. ولأهميـة مشـكلة البطالـة ومـا تشـكله حاليـا ومسـتقبلا مـن توتـرات اجتماعيـة وغيرهـا، فقـد صنفـت علـى أنهـا مـن أول التحديـات التـي تواجـه العالـم العربـي كمـا أشـارت إلـى ذلـك معظـم التقاريـر الحديثـة (World Economic Forum, 2011-2012; World Bank. 2011)

تحـاول هـذه الدراسـة الإجابـة عـن الأسـئلة الآتيـة: ماهـي السياسـات الواجـب اتباعهـا فـى إدارة بعـض الأدوات الاقتصاديـة التقليديـة مثـل النمـو الاقتصـادي، التضخـم والانفتـاح الاقتصـادي فـى معالجـة مشـكلة البطالـة ؟ هـل يفـرض التحـول الديموغرافيـة الـذي تشـهده الـدول العربيـة وانعكاسـاته علـى الحـراك الاجتماعـي بتلـك الـدول علـى اتبـاع سياسـات محـددة تعمـل علـى تقليـل آثـاره السـالبة والاسـتفادة مـن آثـاره الإيجابيـة؟ ماهـي السياسـات الواجـب اتباعهـا تجـاه القطـاع الخـاص حتـي يسـهم فـى معالجـة عـدم الاسـتقرار السياسـي مـن خـلال تأمينـه لمصـدر دخـل (عمـل) للأفـراد فـى تلـك الـدول؟ ماهـو أثـر التشـوهات الاقتصاديـة متمثـلا فـى تقلبـات الإنتـاج الكلـى علـى حجـم فـرص العمـل فـى الـدول العربيـة وماهـي السياسـات التـي يجـب أن تتبـع لتقليـل تلـك التشـوهات؟ مـا هـو دور كلا مـن القوانيـن واللوائـح المنظمـة لسـوق العمـل إضافـة إلـى الاسـتقرار السياسـي فـي حـل مشـكلة البطالـة؟

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 248 2/8/17 10:06 AM

للإجابة عن هذه الأسئلة قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ستة أقسام رئيسة: القسم الأول عبارة عن مقدمة والقسم الثانى يستعرض الهياكل الاقتصادية، الاجتماعيه والسياسية فى الدول العربية بالتركيز على هياكل وسمات أسواق العمل فيها. القسم الثالث يستعرض بعض الدراسات الحديثة التي حاولت تفسير ظاهرة البطالة خاصة تلك السائدة فى العالم النامي. القسم الرابع سوف يتم فيه تناول المنهجيه التي سوف تستخدمها الدراسة من حيث ميزاتها، وطريقة تطبيقها، وتعريف المتغيرات المستخدمة فى الدراسة ومصادر البيانات. القسم الخامس يستعرض النتائج ومناقشتها بشكل مستفيض. القسم السادس يختتم بملاحظات ختامية تتضمن مجموعة من التوصيات .

الهيكل الاقتصادى وأسواق العمل فى الدول العربية: بعض الملامح العامة:

اشار Chaaban (2010) إلى أن اي دراسة تستهدف البطالة واسواق العمل فى الدول العربية يجب أن تتضمن استعراض للهياكل الاقتصادية فى تلك الدول لما لها من انعكاسات على أداء أسواق العمل فيها حقيقة، وتتميز الدول العربية بأوضاع اقتصادية وسياسية متباينة، حيث تتراوح بين اقتصاديات الدخل المنخفض، متوسط ومرتفع. فالدول ذات الدخل المرتفع تتميز فى الغالب بأنها دول منتجة ومصدرة للبترول والغاز. فمن مجموع ال 21 الدول الأعضاء فى الجامعة العربية حوالى 11 دولة منها مصدرة للبترول والغاز، الأمر الذى يجعل المنطقة العربية تتميز بحوالى 55% من الاحتياطى العالمى للبترول و 29% من احتياطيات الغاز (Elbadawi and Gelb, 2009). أما مجموعة ذات الدخل المتوسط المنخفض، تسودها النشاطات الزراعية والرعوية. وانعكس هذا التباين فى اختلافات الدول العربية فى أسواق العمل والتشغيل. فالدول ذات الدخل المرتفع تميزت باسواق عمل مستوردة للعمالة من الدول العربية الأخرى وبقية دول العالم، أما الدول الفقيرة فتميزت بفائض العمالة فى أسواقها. بالرغم من هذا التنوع الاقتصادى لهذه الدول، فإن الدول العربية لها بعض الخصائص والسمات المشتركة مثل تذبذب النمو الاقتصادى وتشوه الهياكل والاجتماعية والسياسية. تشير بيانات البنك الدولى خلال المدة 1970-2010 إلى أنه خلال الأربعة قرون الماضية شهدت الدول العربية أداءً اقتصادياً غير مستقر. فخلال عقد السبعينات والثمانينات حققت المنطقة العربية نمواً اقتصادياً ضعيفا ومتذبذبا، يعزى بصورة أساسية إلى تدهور المناخ الاقتصادى وانخفاض أسعار البترول فى تلك الحقبة. بصفة خاصة، كان أداء الدول المصدرة للبترول متواضعاً جداً فلم يتعد 5% فى المتوسط، كما سجلت بعض الدول نموا اقتصاديا سالبا. ولكن بالرغم من النمو الاقتصادى المرتفع فى العقدين الأخيرين لم تشهد الدول العربية نمواً مماثلاً فى التشغيل وسوق العمل، وهذا يرجع إلى عدد من العوامل الاقتصادية والمؤسسية التى ينصب اهتمام هذه الورقة حولها.

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 249 2/8/17 10:06 AM

فيما يتعلق بالهيكل الاقتصادى للدول العربية تشير بيانات البنك الدولى إلى ضعف مساهمة قطاع الصناعة إلى إجمالى الناتج المحلى مع كبر مساهمة قطاع الزراعة والخدمات. بالنسبة للدول المصدرة للبترول نجد أن القطاع الصناعى هو الأكبر إسهاماً فى الناتج القومى، حيث تبلغ مساهمته فى بعض الدول مثل الجزائر، والكويت، وعمان، والسعودية حوالى ثلثي الناتج المحلى الإجمالى. وتعزى هذه المساهمة الكبيرة للقطاع الصناعى إلى انتعاش الصناعات المرتبطة بالبترول مثل البتروكيمائيات وغيرها من الصناعات الخفيفة. أما بالنسبة للدول المستوردة للبترول وذات الدخل المنخفض (وهى فى الغالب زراعية)، فنجد أن الزراعة تساهم بنسبة مقدرة فى الناتج المحلى الإجمالى. وبمقارنة مساهمة القطاعات بين 1970 و2010 نجد أنه ليس هنالك اختلاف يذكر فى مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج، ففى معظم الدول ظلت مساهمات القطاعات ثابتة تقريباً. يفسر ذلك بعدم استجابة اقتصاديات الدول العربية للتحول الاقتصادى، الأمر الذى يترتب عليه عدم تغيير مقدر فى سعات التشغيل وتطور سوق العمل.

فيما يتعلق بالتغير الديموغرافية، والذي يؤثر ويتأثر بالعوامل الاقتصادية أعلاه، فقد شهد العالم العربى تحولات ديموغرافية كبيرة خلال الخمسة قرون الماضية. مما لاشك فيه أن هذه التغيرات لديها انعكاسات كبيرة على سوق العمل ومن ثم معدلات البطالة فى المنطقة. تشير الإحصاءات إلى أن الدول العربية شهدت موجات مرتفعة من النمو السكانى خلال الخمسين سنة الأخيرة بلغت 2.25% فى 2010 مقارنة بالدول النامية الذى لا يتعدى فيها معدل نمو السكان 1.25% لنفس السنة (العباس، 2013). بالرغم من ارتفاع معدلات نمو السكانى فى العالم العربى، إلا أنه يختلف في مابين الدول ، فعلى سبيل المثال ، فقد تراوح معدل النمو من 0.73 % فى لبنان إلى 9.6% فى قطر فى سنة 2010.

فيما يتعلق بموضوع البطالة، لابد أن نشير إلى أهم خصائص اسواق العمل فى الدول العربية وهي كما اوضحها كابان (2010) فى الاتي :1) تدني نسبة مشاركة القوة العاملة (نسبة لضعف مشاركة المراءة .2) اكثر من 50% من القوة العاملة تتركز فى القطاع الزراعي .3) 29% من القوة العاملة تتمركز فى القطاع العام .4) القطاع الرسمي يستوعب اكثر من 10% من جملة العمالة. فيما يتعلق باهم مميزات البطالة فقد ذكر المصدر السابق بانها تتميز بالارتفاع وسط الشباب، والنساء و الذين يملكون مستوي تعليمي عالى. تشير بيانات البنك الدولى إلى أن العالم العربى يعانى من إرتفاع معدلات البطالة، وخصوصاً فى فئة الشباب (سن 15-24 سنة).

أخيراً، لابد لنا أن نتطرق إلى مناقشة الوضع التعليمى بالمنطقة العربية، حيث يعتبر التعليم من أهم العوامل المؤثرة في سوق العمل كما وضحت ذلك معظم الدراسات التطبيقية. تشير بيانات القيد المدرسى لكل المستويات التعليمية إلى أن الدول العربية

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 250 2/8/17 10:06 AM

قد حققت تقدماً ملحوظاً في كل مستويات التعليم في العقود الأخيرة إلا أنها تخلفت عن الدول الصناعية والدول النامية الأخرى. فعلى الرغم من أن متوسط معدل القيد المدرسي الابتدائي الخام مرتفع ويقترب من نسبة 100% في العام 2010 ، نجد أنهوفي ذات العام أن متوسط القيد الثانوي والجامعي في الدول العربية منخفض مقارنة ببعض الأقاليم الأخري . أضف إلى ذلك ، أنه بالرغم من التطور في التعليم وتحسن النمو الاقتصادى في العقدين الأخرين، تعانى معظم الدول العربية من انخفاض في معدلات التشغيل (انظر الشكل 1). يري Galal and Selim (2013) أن انخفاض نسبة التشغيل في العالم العربي يعزي إلى انخفاض مساهمة الإناث في قوي العاملة مما أدي إلى انخفاض نسبة قوي العاملة إلى إجمالى السكان حيث تبلغ حوالى 50% وهى تعتبر الأقل في العالم.

شكل 1: معدل التشغيل إلى إجمالى السكان (الفئة العمرية 15 فما فوق) 2010-

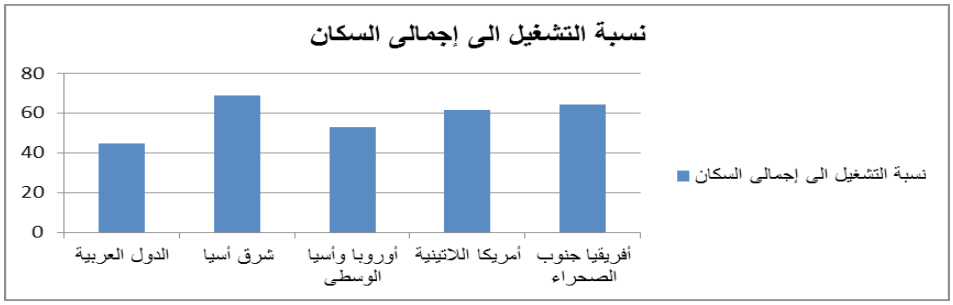

المصدر: البنك الدولى، قاعدة مؤشرات التنمية الدولية.

استعراض للإطار النظري والدراسات السابقة:

نجد ان من بين المتغيرات الاقتصادية التقليدية التي تم ربطها بمعدل التشغيل او البطالة، هو النمو الاقتصادي والتي تعكسها فرضية أوكن. وفقا لهذه الفرضية فان هنالك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، فبناءاً على دراسة Okun, (1970) فان الزيادة فى اجمالى الناتج المحلى ب2% الى 3% يودي الى خفض فى معدل البطالة بمعدل 1%. عدد كثير من الدراسات حاولت التاكد من صحة فرضية أوكن وقد خلصت الى نتائج متباينة. فبينما نجد، على سبيل المثال (Farsio (2003): Dornbusch et al. 2001 خلصو الى صحة فرضية أوكن نجد إن دراسات كل من Djankov, & Ramalho, (2009) Lee (2000) و Blinder) 1997) قد خلصت الى انه توجد علاقة طردية وليست عكسية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة. هذه الدراسات بررت وجود العلاقة الطردية بين البطالة والنمو الاقتصادي بان النمو الاقتصادي قد يكون مصدره ارتفاع انتاجية العمالة (بسبب التعليم ، التدريب،....الخ)

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 251 2/8/17 10:06 AM

بدون ان يكون له اثر على الطلب على العمالة. فيما يتعلق بعلاقة النمو الاقتصادي والبطالة فى الدول العربية، مؤخرا قام العباس (2013) قام باختبار قانون Okun لعينة تشمل 19 دولة عربية خلال الفترة من 2010-1991 ووجد ان هنالك علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين المتغيرين. احد المتغيرات الهامة الاخري التي يعتقد بان لها تاثير على معدل البطالة هو الارتفاع فى المستوي العام للاسعار (التضخم). فمن الناحية النظرية كما تمت سياقتها عبر Phillips (1985) فانه توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل الاجور ولاحقا قام كلا من Solow and Samuelson (1960) باعادة تعريف تلك العلاقة بانها علاقة بين التضخم والبطالة. Solow and Samuelson (1960) اوضحوا ان العلاقة بين الاثنين تتباين بمرور الزمن: ففي الاجل القصير قد تكون العلاقة بين الاثنين عكسية طالما انه معدل التضخم يظل ثابت، وللحفاظ على هذه العلاقة فى الاجل الطويل ينبغي ان يكون معدل التغير فى التضخم مساويا الى معدل التغير فى البطالة . بالتالى فى الاجل الطويل يمكن ان يكون منحني فيلبس عموديا وليس مائلا ليعكس استقلالية العلاقة بين المتغيرين.

أيضا العديد من الدراسات الحديثة قامت بوضع الإطار النظري للكيفية التي يمكن للتحول الديموغرافي أن يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام وأسواق العمل بشكل اكثر خصوصية (Bloom et al.2008). فيما يتعلق باثر تلك التحولات على اسواق العمل معظم التحليل ينصب على أثر الانخاض فى معدل الخصوبة على الهيكل العمري للسكان ومن ثم حجم القوة العاملة . انخفاض معدل الخصوبة فى الأجل القصير يودي الى انخفاض نسبة الأطفال إلى إجمالى السكان إلا أنه وفى نفس الوقت ينعكس فى ازدياد نسبة السكان فى سن العمل. بينما فى الأجل الطويل فإن الانخفاض فى معدل الخصوبة ينعكس فى انخفاض نسبة السكان فى سن العمل و إلى زيادة نسبة السكان كبار السن فى المجتمع. بما أن العلاقة العكسية (او السببية) بين انخفاض معدل الخصوبة وزيادة مشاركة المرة فى القوة العاملة قد تم تاكيدها فى معظم الدراسات (مثل: Bloom et al. 2009) فانخفاض الخصوبة قد يودي الى ارتفاع حجم القوة العاملة من خلال زيادة مشاركة المراة خاصة فى الاجل الطويل. عليه فبينما يودي انخفاض الخصوبة الى خفض نسبة السكان فى سن العمل فى الاجل الطويل، نجد ان هذا الاثر يقابله زيادة فى معدل مشاركة المراة فى سوق العمل مما يجعل الاثر الكلى لهذا التحول الديمغرافى على حجم القوة العاملة ومن ثم البطالة، يختلف مابين الاقاليم والدول بناءاً على عوامل اخري. ايضا من اهم العوامل التي يعتقد بان لها تاثير على معدل البطالة خاصة فى الدول النامية هو ارتفاع مستويات التعليم للجنسين. عدد غير قليل من الدراسات وجد انه هنالك علاقة قوية بين ارتفاع التعليم وانخفاض البطالة مع توضيح قنوات مختلفة لتاثير التعليم على البطالة (Mincer 1994). ازدياد مستويات تعليم الافراد (توسيع خياراتهم) يزيد من مهاراتهم وكفاءتهم وبالتالى يجعل احتمال حصولهم على فرصة فى سوق العمل للمشاركة فى الانتاج عالية وبالتالى بطالة اقل. بما ان تاثير سياسات التجارة الخارجية على عنصر العمل

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 252 2/8/17 10:06 AM

يرجع تاريخه إلى نماذج التجارة الخارجية مثل الميزة النسبية لكل من ديفيد ريكاردو ونموذج هكشر-اولين وغيرهم، فان مع تسارع وتيرة العولمة اصبح هنالك جدل و نقاش حول مدي تاثير السياسات المتعلقة بالقطاع الخارجي على معدل البطالة. تباينت الآراء حول ما إذا كان اتباع سياسات انفتاحية/ حمائية فى الدول النامية قد يؤدي الى انخفاض/او ارتفاع معدلات البطالة . فقد ذكر Landman (2000) أن معظم الأفراد ينظرون إلى العولمة الاقتصادية من منظورتأثيرها الحالى والمستقبلى على أداء أسواق العمل.

منهجية الدراسة:

النمـــوذج:

سوف نتبع فى هذه الدراسة النموذج أدناه الذي صاغه Felbermayr et al.(20011) والذي يأخذ الصيغة الآتية:

$$U_{it} = \beta_0 + \beta_1 ECO_{it} + \beta_2 DEMO_{it} + \beta_3 POIN_{it} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث إن i تشير إلى الدولة وt للزمن،U عبارة عن معدل البطالة وقد تم قياسها فى هذه الدراسة، كما هو معمول به فى كل الدراسات الحديثة، على نسبة البطالة من القوي العاملة (Felbermayr et al. 2011; Dutt,et al. 2009)، ECO عبارة عن عدد من متغيرات الاقتصاد الكلية التقليدية، DEMO عبارة عن موشرات للوضع الديموغرافي ، POIN عبارة عن عدد من المتغيرات التي تعكس الجانب السياسي والعوامل الموسسية. لتجنب ما بات يعرف بمشكلة حذف المتغيرات أو مشكلة التحيز الانى، سوف نحاول فى هذه الدراسة تضمين اهم المتغيرات التي يعتقد بان لها تاثير مباشر و/ أو تؤثر في معدل البطالة من خلال تأثيرها فى أحد المتغيرات الأخري المضمنة فى النموذج أعلاه. فالعوامل الاقتصادية تشمل النمو الاقتصادي (معدل نمو إجمالى الناتج المحلى الحقيقي السنوي) والتضخم (التغير السنوي فى المستوي العام للأسعار) ودرجة الانفتاح الاقتصادي الصادرات مضافة إليها الواردات كنسبة من إجمالى الناتج المحلى الحقيقي. للتعرف على دور القطاع الخاص فى معالجة مشكلة البطالة، سوف يتم استخدام إجمالى مكونات رأس المال الثابت للقطاع الخاص(كنسبة من اجمالى الناتج المحلى) والذي يتضمن معلومات عن الأطول الثابته للقطاع الخاص إضافة إلى نفقات القطاع المختلفة.

فيما يتعلق بالعوامل الديموغرافية (DEMO) التي سوف يتم إدراجها فى النموذج أعلاه، سنقوم باستخدام متوسط سنوات الدراسة للفئة العمرية 15 سنة فمافوق من بيانات (2010) Barro, and Lee . من المهم هنا أن نشير إلى أن متوسط سنوات الدراسة يشمل الذكور والإناث وبالتالى ارتفاع متوسط سنوات الدراسة يشير إلى تحسن فى تعليم الإناث

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 253 2/8/17 10:06 AM

(انخفاض في الفجوة مابين الذكور و الإناث) والعكس صحيح. بالتالي متغير سنوات الدراسة هنا يرمز إلى الاثنين : أثر التعليم وأثر الفجوة بين النوعين في التعليم في معدل البطالة. أيضا سوف يتم استخدام معدل الخصوبة (عدد المواليد لكل ام) والذي يعكس التغيرات المتوقعة في تركيبة السكان أضف إلى ذلك أنه يحتوي ضمنيا على معلومات عن مشاركة المرأة في سوق العمل . بمعني آخر، فإن ارتفاع (انخفاض) خصوبة المرأة يعني ضمنياً انخفاض (ارتفاع) نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل.

فيما يتعلق بالعوامل السياسية والمؤسسية وأثرها في معدل البطالة، سوف يتم استخدام مؤشر مرونة سوق العمل (من معهد فريزر الكندي الذي يقيس الحرية الاقتصادية في العالم). قيمة هذا المؤشر تتراوح بين الصفر و 10 درجات، حصول القطر على درجة قليلة يعني أن هنالك مرونة أو قيودا أقل في تشريعات سوق العمل. (يمكن الرجوع إلى موقع معهد فريز الكندي للحصول على معلومات إضافية حول المنهجية التي اتبعت في حساب هذا المؤشر).

في هذه الدراسة سوف نستخدم التقييم (مؤشر) الذي ينشره دليل المخاطر الدولية (ICRG) حول وضع مبدأ المسألة الديمقراطية كأحد مقومات أو أدوات الحكم الراشد ومحاولة معرفة تأثيره في معدل البطالة في الدول العربية. (انظر إلى http://www.prsgroup.com/ICRG_Methodology.aspx لمزيد من المعلومات عن المنهجية المستخدمة في هذا التقييم). عموما هذا المؤشر يقوم بمنح الدول درجات تتراوح مابين الصفر و 6 ، حيث منحت الدول الديمقراطية درجة عالية (قريبة من 6) والدول غير الديمقراطية منحت درجات أقل (قريبة من الصفر). أيضا سوف يتم ادخال التقلبات في الإنتاج الحقيقي لقياس أثره في معدل البطالة، وقد يتم قياسه بحساب درجة الانحراف المعياري السنوي للنمو الاقتصادي لكل دولة خلال مدة الدراسة (Ramey and Ramey, 1995 , Dutt, et al. 2009).

مصادر البيانات البيانات:

تم الحصول على بيانات الدراسة من مصادر رسمية مختلفة، بيانات البطالة تم الحصول عليها من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي. البيانات المتعلقة بإجمالي الناتج المحلي الحقيقي، والتضخم، ومعدل الخصوبة ، وإجمالي مكون رأس المال الثابت للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI). البيانات الخاصة بدرجة الانفتاح الاقتصادي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات الأونكتاد. البيانات المتعلقة بمتوسط سنوات الدراسة للفئة العمرية من السكان 15 سنة فمافوق تم الحصول عليها من Barro, and Lee (2010) . البيانات المتعلقة بكل من

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 254 2/8/17 10:06 AM

مؤشر مرونة أسواق العمل إضافة إلى مؤشر المسألة الديمقراطية فقد تم الحصول عليهما من معهد فريزر الكندي لقياس الحرية الاقتصادية فى العالم (Gwartney et al. 2012) وقاعدة بيانات دليل المخاطر الدولية على التوالى. تغطي الدراسة المدة من 1990-2012 وتشمل 9 دول هي الجزائر ، مصر ، الأردن ، الكويت ، المغرب ، السعودية ، السودان ، سوريا إضافة إلى تونس.

تقدير النموذج:

فى هذه الدراسة سوف يتم تقدير النموذج 1 أعلاه باستخدام ثلاث من أحدث ماتم التوصل إليه فى التحليل الدينماكي لحزمة بيانات تتألف من عدد من الدول الغير متجانسة خلال مدة زمنية محددة. أساليب التقدير تشمل the mean group (MG), the pooled mean group (PMG) and the Dynamic, fixed effect (DFE) هذه الأساليب تستخدم عادة عندما يكون (1) عدد الدول (البيانات المقطعية)، على سبيل المثال، أقل من الإطار الزمني للدراسة (السلاسل الزمنية)، وذلك لأنه فى هذه الدراسة سوف نتناول دراسة حالة 9 دول عربية خلال المدة 1990-2012، إضافة إلى (2) مقدراتها على احتواء انعدام التجانس بين تلك الدول ولذلك تسمي أدوات تحليل الديناميكي لحزمة بيانات غير متجانسة. إلا أنه وبإجراء اختبار محدد، كما سوف نري لاحقا، سوف يتم شرح ومناقشة ماسوف يسفر عنه أفضل تقدير للنموذج من بين أساليب التقدير أعلاه . لشرح ماتعنيه أساليب التحليل أعلاه والفرق بينهما دعنا نستعرض بشيء من الإيجاز ما تعنيه كلٌ منهما.

أفترض أن نموذج الانحدار الذاتي لمدة الإبطاء الموزعة الآتي:

$$y_{it} = \sum_{j=1}^{p} \delta_{ij} y_{i,t-j} + \sum_{j=0}^{q} \gamma_{ij} X_{i,t-j} + u_i + \epsilon_{it} \qquad (2)$$

حيث إن i هي عبارة عن عدد الدول التسع و t عبارة عن المتغير الزمني (1990-2012)، X عبارة عن K×1 من المتغيرات المستقلة، δ عبارة عن K×1 من المعلمات المراد تقديرها، u عبارة عن الخصائص المحددة للمجموعة (group- specific effect) والحد الأخير عبارة عن المتغير العشوائى. من الممكن أن تتم إضافة متغير الزمن والحد الثابت فى النموذج أعلاه أيضا.

أفترض أن كلَّ المتغيرات فى النموذج (2) أعلاه خالية من مشكلة جذر الوحدة عند الفروقات الأولية، بمعني أنها I(1)، وأفترض أيضا أنه توجد بينهما علاقة تكامل طويلة الأجل. كما هو معلوم فوجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يعني أنها فى حالة تعرض المتغير التابع إلى أي صدمة انعكست فى انحرافه عن التوازن، فإن المتغيرات

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 255 2/8/17 10:06 AM

المستقلة تتشارك معا فى الأجل القصير فى تصحيح ذلك الاختلال ذلك اعترى المتغير إلى توازنه فى الأجل الطويل. يمكن توصيف عملية تصحيح الاختلال فى المعادلة (2) أعلاه من خلال نموذج تصحيح الخطأ أدناه:

$$\Delta y_{it} = \varphi_i\left(y_{i,t-1} - \vartheta_i X_{it}\right) + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij}^{*} \Delta y_{i,t-1} + \sum_{j=0}^{q-1} \gamma_{ij}^{*} \Delta X_{i,t-1} + u_i + \epsilon_{it} \quad (3)$$

حيث إن:

$$\varphi_i = -\left(1 - \sum_{j=1}^{p} \delta_{ij}\right), \vartheta_i = \frac{\sum_{j=0}^{q} \gamma_{ij}}{1 - \sum_k \delta_{ik}}, \delta_{ij}^{*} = -\sum_{h=j+1}^{p} \delta_{ih} \quad j = 1,2, \ldots\ldots, p-1, \text{and } \gamma_{ij}^{*} = \sum_{h=j+1}^{q} \gamma_{ih} \quad j = 1,2, \ldots\ldots, q-1. \quad (4)$$

المعلمة iφ هى عبارة عن سرعة تصحيح انحراف المتغير التابع بواسطة المتغيرات المستقلة حتي يعود مرة أخري إلى التوازن فى الأجل الطويل. من المهم أن نشير هنا إلى أنه إذا كانت قيمة هذه المعلمة أكبر من واحد صحيح أو غير معنوية إحصائيا فإن ذلك يعني عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. نظريا قيمة هذا الحد يجب أن تكون ذات معنوية إحصائية، سالبة وتتراوح قيمتها بين الصفر والواحد الصحيح. أيضا معنوية هذه المعلمة تعني وجود علاقة سببية بين المتغيرات محل الدراسة فى الأجل الطويل، على الأقل فى اتجاه واحد.

نتائج الدراسة:

اختبار درجة التكامل (أو جذرة الوحدة)

الجدول رقم 1 ادناه يوضح نتائج نتائج اختبار درجة التكامل بناء على اختباري Im et al. (2003) وهو مايعرف اختصارا ب (IPS) و اختبار Lin et al.(2002) وهو مايعرف اختصارا ب (LLC) والمستخدمة فى تحديد درجة التكامل لحزمة بيانات (Unit root tests for Panel data). تشير نتائج الاختبارين إلى أن كل المتغيرات، باستثناء متغيري التقلبات فى الإنتاج والتضخم والتي تظهر متكاملة عند الدرجة صفر ((I(0))، متكاملة من الدرجة الأولى ((I(1)). من وجهة النظر التطبيقية، فهذه النتيجة تعني أن المتغير العشوائي يتميز بدرجة تكامل تساوي صفر ((I(0)) لكل الدول (البيانات المقطعية) فى العينة، وذو توزيع مستقل عن عنصر الزمن (السلاسل الزمنية).

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 256 2/8/17 10:06 AM

جدول رقم 1 اختبار درجة السكون

المتغيرات	IPS		LLC	
	المستوي	فروقات الدرجة الاولى	المستوي	فروقات الدرجة الاولى
معدل البطالة	1.95 [0.95]	***-5.76 [0.000]	0.84 [0.80]	***-3.25 [0.000]
اجمالى الناتج المحلى	6.34 [1.00]	***-4.50 [0.000]	3.52 [0.99]	***-4.22 [0.000]
التضخم	2.93 [0.002]		-3.68 [0.004]	
معدل الخصوبة	-0.68 [0.25]	***-6.254 [0.000]	-0.78 [0.37]	***-4.74 [0.000]
عدد سنوات الدراسة	2.89 [0.99]	***-7.33 [0.000]	-0.18 [0.65]	***-6.74 [0.000]
تقلبات الناتج المحلى	***-6.47 [0.000]		***-7.45 [0.000]	
القطاع الخاص	0.47 [0.68]	***-6.18 [0.000]	0.83 [0.20]	***-7.17 [0.000]
درجة الانفتاح الخارجي	-0.68 [0.25]	***-7.49 [0.000]	-1.43 [0.10]	***-5.62 [0.000]
درجة مرونة تنظيمات العمل	-1.07 [0.14]	***-5.72 [0.000]	0.73 [0.23]	***-5.34 [0.000]
المسألة الديمقراطية	-0.17 [0.43]	***-5.90 [0.000]	-0.27 [0.67]	***-4.80 [0.000]

ملاحظات

- الأرقام بين الأقواس عبارة عن قيمة P .
- (***) تشير إلى رفض فرض العدم (وجود جذر وحدة) عند مستوي معنوية 1%.

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 257 2/8/17 10:06 AM

مناقشة نتائج التقدير النموذج عبر PMG وFE

الجدول رقم (2) بالأسفل يوضح النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام أسلوبي PMG و DFE. قبل البدء بشرح ومناقشة النتائج لابد أن نشير هنا إلى أن اختبار هوسمان (بحوزة المؤلفين) يشير إلى أن النتائج المستقاة من التقدير بواسطة DFE أكثر كفاءة من تلك المستقاة باستخدام أسلوب PMG. و التي تعني أنه لاحاجة إلى تقدير معادلة منفصلة لكل دولة على حدة لأن وجود تحيز في المعادلات بين هذه الدولة (إذا تم تقديرها) كما تعكسه البيانات قليل جدا. بالتالى سوف ينحصر شرح ومناقشة النتائج على النتائج المقدرة بواسطة DFE (العمودين 3 و 4). تشير نتائج الدراسة إلى أنه في الأجل الطويل يؤدي الارتفاع في المستوي الحقيقى لإجمالى الناتج المحلى إلى انخفاض هامشي في معدل البطالة في الدول العربية، بينما في الأجل القصير ومن منظور إحصائي تتميز العلاقة بين المتغيرين بالاستقلالية. العمود رقم 3 وضح أنه وفى الأجل الطويل يؤدي انخفاض الخصوبة إلى انخفاض في معدل البطالة والعكس صحيح . كما ذكرنا سابقا ، في الأجل الطويل ، فإن انخفاض الخصوبة إما أن يؤدي إلى زيادة البطالة عن طريق مساهمته في رفع معدل مشاركة المراءة في سوق العمل أو إلى خفض البطالة عن طريق خفض نسبة السكان في سن العمل كنسبة من إجمالى السكان. أيضا تظهر النتيجة في الأجل الطويل يلعب ارتفاع معدل مستويات التعليم دورا مهما في رفع معدلات البطالة. نجد أن متغير التضخم في الأجل الطويل ليس لديه تأثير معنوي في معدلات البطالة، لكنه في الأجل القصير لديه تأثير بالرغم من أنه هامشي لكنه ذو دلالة إحصائية معنوية .تشير نتائج الدراسة إلى أن التقلبات في إجمالى الناتج المحلى لها تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية على معدل البطالة. هذه النتيجة تعني أنه من أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في الدول العربية في معالجة البطالة هو التخفيف والحد من التقلبات الاقتصادية التي تعتري اقتصاديات تلك الدول.

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 258 2/8/17 10:06 AM

جدول رقم 2 نتائج الأجل الطويل والقصير بناء على PMG وFE- المتغير التابيع معدل البطالة كنسبة من القوي العاملة

المتغيرات المستقلة	PMG		DFE	
	(1)	(2)	(3)	(4)
إجمالى الناتج المحلى	0.0008***- (3.99)	-0.003*** (4.04)	-0. 004** (2.27)	-4.57e-10** (2.43)
التضخم	-0.002 (0.04)	0.17*** (2.86)	-0.02 (0.16)	0.01 (0.08)
معدل الخصوبة	0.19 (0.23)		2.77*** (5.20)	
عدد سنوات الدراسة	4.50** (2.37)	-3.52 (1.42)	3.58*** (6.15)	3.03** (2.20)
تقلبات الناتج المحلى	55.29*** (10.19)	12.89*** (4.47)	35.53** (1.85)	17.38*** (3.81)
المتغير الصوري	-0.0005 (0.98)	-0.0003 (1.53)	*0.0002* (1.86)	*0.002* (1.98)
القطاع الخاص	0.43*** (11.36)	-0.2*** (2.83)	0.16 (0.76)	0.23 (1.14)
درجة الانفتاح الخارجي	-0.16*** (8.48)	-0.03 (1.07)	0.02 (0.23)	-0.01 (0.15)
درجة مرونة تنظيمات العمل	-0.32** (2.69)	-1.42*** (3.74)	*-1.4** (3.33)	-1.33*** (3.69)
المسألة الديمقراطية	4.03*** (5.25)	-0.24 (0.60)	-1.36*** (2.75)	-1.44*** (2.93)
الأجل القصير				
حد تصحيح الخطأ(ECT_{-1})	-0.49 (1.66)	-0.33** (2.17)	-0.32*** (2.86)	-0.30*** (4.05)

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 259 2/8/17 10:06 AM

Δإجمالي الناتج المحلي	0.0006 (1.20)	0.0003 (1.47)	0.0002 (1.31)	0.0009 (1.48)
Δالتضخم	0.02 (0.80)	-0.01 (0.14)	-0.06** (2.53)	-0.06** (3.17)
Δمعدل الخصوبة	0.36 (0.07)		-4.51 (1.65)	
Δعدد سنوات الدراسة	-2.26 (0.80)	1.90 (0.78)	-0.82 (0.71)	-1.12 (1.22)
Δتقلبات الناتج المحلي	-13.98 (0.69)	-9.05 (0.49)	4.33 (0.44)	-6.70 (0.51)
Δالمتغير الصوري	0.0003 (0.59)	0.0005 (1.32)	*0.0003 (1.86)	0.0005** (2.15)
Δالقطاع الخاص	-0.20 (1.14)	-0.14 (1.01)	-0.09 (0.73)	-0.10 (0.18)
Δدرجة الانفتاح الخارجي	0.03 (1.11)	0.01 (0.41)	0.04** (2.63)	**0.04 (1.95)
Δدرجة مرونة تنظيمات العمل	0.20 (0.37)	-0.42 (0.55)	0.41 (1.63)	0.32 (1.45)
Δالمسألة الديمقراطية	-0.72 (1.09)	0.35 (0.50)	0.03 (0.15)	-0.03 (0.19)
القاطع	-6.47 (1.64)	4.58 (0.80)	-1.88 (0.65)	2.14 (0.73)
معامل الارتباط R^2	0.86	0.84	0.83	0.82
عدد الملاحظات	207	207	207	207

ملاحظات:
الأرقام بين القوسين هي القيمة المطلقة لى (z).
(*)،(**)و(***) تشير إلى أن المتغير ذو معنوية إحصائية عند 1%،5% و10% على التوالى.
Δ تعني فروقات الدرجة الاولى .

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 260 2/8/17 10:06 AM

يشير المتغير الصوري المركب إلى أنه فى الأجل الطويل و/ أو القصير تؤدي زيادة القوة العاملة فى الدول المصدرة للعمالة إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها. نجد أن الانفتاح الاقتصادي يلعب دوراً سالبا على معدل البطالة فى الأجل القصير وذلك متسق مع ما تم ذكره سابقا فى أنه فى الأجل القصير يلعب الانفتاح الاقتصادي فى زيادة البطالة فى القطاعات غير المصدرة لكنه فى ذات الوقت يعمل على زيادة الطلب على العمالة فى القطاعات المصدرة .

تظهر النتيجة أيضا أن صرامة وتدخل الدولة المفرط فى سوق العمل عن طريق سن التشريعات التي تحدد الحد الأدني للأجور، شروط التعيين والفصل وغيرها من أدوات تنظيم العمل تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة فيها. توضح نتائج الدراسة بجلاء أهمية الحوكمة والحكم الرشيد فى خفض معدلات البطالة فى الدول العربية. معطي تعريف ومضامين مؤشر المسألة الديمقراطية التي تم استخدامه فى هذه الدراسة، فإن سيادة هذا الشكل من أشكال الحكم يعني أن التشوهات السياسية الأخري مثل الفساد، النزاعات الداخلية والخارجية، غياب القانون وارتفاع الجرائم وغيرها غير موجودة فى هذا المجتمع. غياب أو عدم وجود هذه التشوهات يشكل بئية صالحة لجذب الاستثمارات الاجنبية ويسهل التخطيط المستقبلى السليم وغيرها من الفوائد التي تنعكس إيجابا على أداء أسواق العمل. بالتالى فإن عملية معالجة والحد من البطالة فى الدول العربية لا تتوقف على العوامل الاقتصادية وحدها، بل تتضمن أيضا إصلاح للعملية السياسية فى تلك الدول. هذه النتيجة متسقة مع الدعوات كتلك الموجودة فى تقرير التافسية للعالم العربي (2011-2012) الداعية إلى وجوب استصحاب الإصلاح السياسي مع الاقتصادي، خاصة فى دول الربيع العربي من أجل معالجة مشكلة البطالة. أهم ملاحظة فى هذه النتيجة تكمن فى المعنوية الإحصائية المرتبطة بحد تصحيح الخطأ والذي يشير إلى أنه فى حالة تعرض البطالة فى الدول العربية إلى أي صدمة فى هذا العام أدت إلى أن ينحرف عن مساره فى الأجل الطويل، فإن جميع المتغيرات المستقلة مع بعضها تقوم بتصحيح ماقيمته فى المتوسط 30% من هذا الانحراف فى السنة التالية.

الخاتمة والتوصيات:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على عوامل محددة يمكن أن تستخدمها الدول العربية فى صياغة سياسات تعمل على خفض معدل البطالة ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي. شملت الدراسة عينة مكونة من تسع دول عربية خلال المدة ما بين 1990-2012 . العوامل تشمل إجمالى الناتج المحلى الحقيقى، والتضخم، والانفتاح للعالم الخارجي، والخصوبة، والتعليم، وتقلبات الإنتاج، ودرجة مرونة نظم ولوائح سوق العمل إضافة إلى مدي سيادة مبدأ المسألة الديمقراطية .تشير نتائج الدراسة أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. فقد وجدت الدراسة أنه وفى الأجل الطويل وعكس الدور الجوهري لجودة نظام الحكم ومؤشر الخصوبة فى خفض معدلات البطالة، نجد أن النمو الاقتصاد يلعب دورا هامشيا فى خفض تلك البطالة. أيضا وجدت الدراسة أنه وعبر

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 261 2/8/17 10:06 AM

الزمن تلعب الزيادة فى كلٍّ من مستويات التعليم، وتقلبات الإنتاج إضافة إلى جمود أسواق العمل إلى ارتفاع معدلات البطالة. فى الأجل القصير فقد وجد أنه بينما يلعب التضخم دورا هامشيا فى خفض البطالة، نجد أن الانفتاح الاقتصادي ينعكس فى ارتفاع معدلات البطالة. من ناحية أخري فقد وجدت الدراسة أن ارتفاع حجم القوة العاملة فى الدولة المصدرة للعمالة له تأثير سلبي في معدل البطالة فيها والعكس صحيح بالنسبة للدول المستوردة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجـــع باللـغة العـــربية:

العباس ، بلقاسم (2013): اقتصاديات الربيع العربي وواضاع البطالة وسوق العمل، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد الخامس عشر، العدد الأول ،2013.

الكواز، أحمد (2006) هل أضاعت البلدان العربية فرصة التنمية؟ المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم (20).

الكواز، أحمد (2011) لماذا لم تتحول أغلب البلدان النامية إلى بلدان متقدمة تنمويا؟ المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم (44).

الكواز، أحمد (2013): السياسات الاقتصادية التقليدية والاستقرار الاجتماعي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، المجلد الخامس عشر، العدد الأول ،2013.

على، عبدالقادر ،(2005) قضايا المساواة وتوزيع الدخل فى الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، سلسلة الخبراء رقم 13.

المراجـــع باللـــغة الانجليـــزية:

Acemoglu, D. & Johnson , S. (2007). Disease and Development: The Effect of Life Expectancy on Economic Growth. Journal of Political Economy 115(6): 925-985.

Aghion, P., Angeletos ,G-M., Banerjee, A., & Manova, K. (2006). Volatility and growth: Credit constraints and productivity-enhancing investment. National Bureau of Economic Research (NBER)Working Paper 11349. Cambridge, Mass.: NBER.

Ahmed, M. (2012). Addressing the 100 Million Youth Challenge—Perspectives on Youth Employment in the Arab World. World Economic Forum.

Ali, A.A. (2002b). On the Relationship between Education, the Labor Market and the Measurement of Returns to Human Capital" in AlKawaz¨ Enhancing link between Education and Labor Market in the Arab Countries¨ .

Amin , M et al. (2012) .After the spring : Economic transition in the Arab World , Oxford University Press.

Attanasio, O., Goldberg, P., & Pavcnik, N. (2004). Trade reforms and wage inequality in Colombia. Journal of Develoment Economics ,74 (2), 331–366.

Barro, R. & Lee, J-W. (2010). International Data on Educational Attainment: Updates and Implications. Department of Economics, Harvard University. Data set at http://www.cid.harvard.edu/ciddata.

Blinder, A.(1997). A core of macroeconomics beliefs? Challenge 40, 36-44.

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 262 2/8/17 10:06 AM

Bloom, D.E., Canning, D., & Finlay, J.E., (2008). Population aging and economic growth in Asia. PGDA Working Papers 4008, Program on the Global Demography of Aging, Boston, MA.

Bloom, D.E., Canning, D., & Fink, G., Finlay, J.E., (2009). Fertility, female labor force participation and the demographic dividend. Journal of Economic Growth 14, 79–101.

Chaaban, J.(2010). Job Creation in the Arab Economies: Navigating Through Difficult Waters, Research Paper Series, Arab Human Development Report, UNDP and Regional Bureau for Arab States.

Colino, A. (2012). Conflict Resolution Processes, Uncertainty and Labor Demand. Journal of Peace Research, 49(5): 661-670.

Collier, P., & Hoeffler A. (2002). Greed and Grievance in African Civil Wars›, CSAE Working Paper No, WPS/2002-01. Oxford: Centre for African Economies.

Djankov, S., & Ramalho, Rita. (2009). Employment laws in developing countries. Journal of Comparative Economics, 37 (1), 3–13.

Dornbusch, R., Fosher, S., & Startz, R. (2001). Macroeconomics, McGraw-Hill.

Dutt, P., Mitra, D., & Ranjan, P. (2009). International trade and unemployment: Theory and cross-national evidence. Journal of international Economics ,78(1), 32–44 .

Elbadawi, I,. & Gelb, A. (2009). Oil, Economic Diversification and Development in the Arab World, The Economic Research Forum, policy research report.

Farsio, F. (2003). An empirical Analysis of the relationship between GDP and unemployment. Humanomics, 19(3), 1-6.

Fatas, A., & Mihov, I. (2003). Policy volatility, institutions, and economic growth." Centre for Economic Policy Research (CEPR) Discussion Paper 5388. London: CEPR.

Felbermayr, G., Prat, J., & Schmerer, H.-J. (2011). Globalization and labor market outcomes: Wage bargaining, search frictions, and firm heterogeneity. Journal of Economic Theory, 146(1), 39-73

Galal, A., & Selim, H. (2013). The Elusive Quest for Economic Development in the Arab Countries. Middle East Development Journal, Vol. 5, No. 1.

Gordon, R.J. (2010). Okun's law and productivity innovations. American Economic Review Proceedings, 100(2), 11-15.

Gwartney, James D., Lawson, Robert A., (2012). Economic Freedom of the World: 2005 Annual Report. Fraser Institute, Vancouver, BC.

Hasan, R., Mitra, D., Ranjan, P., & Ahsan, R.N. (2012). Trade liberalization and unemployment: Theory and evidence from India. Journal of Development Economics, 97, 269-280

Im K.S., Pesaran M.H., & Shin, Y. (2003) "Testing for Unit Roots in Heterogeneous Panels", Journal of Econometrics 115 (revise version of 1997's work), 53-74.

IMF. (2010a). Regional Economic Outlook, Middle East and Central Asia. Washington. DC: IMF.

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 263 2/8/17 10:06 AM

International Labor Organization's (ILO) .(2011).statistics of 2011.

Okun, A (1970). Potential GNP: Its Measurement and Significance. In The Political Economy of Prosperity. New York: Norton, 132-145.

Landman, O. (2000). Effects of Globalization on Unemployment. In Wagner, Helmut M. (ed.) Globalization and unemployment .

Lee, J. (2000). The robustness of Okun's law: evidence from OECD countries. Journal of Macroeconomics, 22(2), 331-56.

Levchenko, A.(2007). Institutional Quality and International Trade. IMF Working Paper.

Levin, A., Lin .C.F., & Chu C.J .(2002) .Unit root tests in panel data: asymptotic and finitesample properties. Journal of Econometrics, 108 (revise version of 1992's work),1-24.

Lin .C.F., Levin, A., & Chu C.J .(2002) .Unit root tests in panel data: asymptotic and finitesample properties. Journal of Econometrics, 108 (revise version of 1992's work),1-24.

Mincer, J. (1994) Human Capital: A Review." In Clark Kerr et al. (eds) Labour economic and Industrial Relations: Markets and Institutions. Cambridge: Harvard University Press.

Nataraj, S ., Perez-Arce, F ., Srinivasan, S., & kumar, K.(2012). What is the impact of labour market regulation on employment in LICs? RAND Working paper no (957).

Nayyar, D.(2012). On Macroeconomics and Human Development: An Unexplored Domain. Journal of Human Development and Capabilities: A Multi-Disciplinary Journal for People-Centered Development, 13(1):7-30.

Okun, A (1970). Potential GNP: Its Measurement and Significance. In The Political Economy of Prosperity. New York: Norton, 132-145.

Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R., (1999). Pooled Mean Group estimation and dynamic heterogeneous panels. Journal of the American Statistical Association, 94, 621–634.

Pesaran, H., & Smith, R., (1995). Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels. Journal of Econometrics, 68, 79–113.

Phillips, A.W. (1958). The relationship between unemployment and the rate of change of money wages in the United Kingdom 1861-1957. Economica, 25(100), 283-299.

Ramey, G., & Ramey, V., (1995). Cross-country evidence on the link between volatility and growth. American Economic Review, 85, 1138–1151.

Solow, R.M., Samuelson, P.A. (1960). Analytical aspects of anti-Inflation policy - American Economic Review Papers and Proceedings 50, 177-194. Reprinted in J.E. Stiglitz (ed.) (1966) 1336-1353 .

World Bank (2011b): MENA Facing Challenges and Opportunities. Middle East and North African Region – A Regional Economic Update, May 2011, Washington

World Economic Forum (2011-2012). Arab World Competitiveness report , World Economic Forum and OECD, Geneva.

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 264 2/8/17 10:06 AM

World Economic Forum. (2011). The Global Competitiveness Report 2011-2012. Geneva: World Economic Forum.

Zarzoso, I.M., and Morancho, A.(2004).Pooled mean group estimation of an environmental Kuznets curve for CO2; Economics Letters, 82, 121–126.

الملاحق

جدول رقم 1: المتغيرات التي تم استخدامها في الدراسة

المتغير	التعريف والمصدر
معدل البطالة	تشير البطالة إلى نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحون للعمل ويبحثون عن الوظائف. ويختلف تعريف القوى العاملة والبطالة تبعاً للبلد. كنسبة من القوة العاملة، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
معدل الخصوبة	يشير معدل الخصوبة الإجمالي إلى عدد الأطفال الذين ستلدهم امرأة إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات قدرتها على الإنجاب وأن تغدو حاملا طبقا لمعدلات الخصوبة السائدة في سن معينة. تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
إجمالي الناتج المحلى	وإجمالي الناتج المحلي هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد زائد أية ضرائب على المنتجات وناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات بالسعر الثابت للدولار. تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
درجة الانفتاح الخارجي	تمثل التجارة السلعية كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي قيمة الصادرات والواردات السلعية مقسومة على قيمة إجمالي الناتج المحلي، وكل البيانات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي.، تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
مكونات رأس المال الثابت للقطاع الخاص (% من إجمالى الناتج المحلى)	يغطي الاستثمار الخاص إجمالي نفقات القطاع الخاص (بما في ذلك الهيئات الخاصة غير الهادفة للربح) على الإضافات إلى أصولها المحلية الثابتة. تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي
نظم سوق العمل	عبارة عن مؤشر يوضح القوانين والعقود الخاصة بالعمل بين العامل ورب العمل (التعين ، الفصل من الخدمة .....الخ). تم الحصول عليها من قاعدة بيانات معهد فريزر الكندي لقياس الحرية الاقتصادية في العالم
عدد سنوات الدراسة	متوسط عدد سنوات الدراسة للفئة العمرية المعينة ، تم الحصول عليها من بارو ولي (2010).
المسألة الديمقراطية	هذه المؤشر يعكس التداول السلمي للسطلة والنظام الديمقراطي والحريات. تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات دليل المخاطر الدولية .

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 265 2/8/17 10:06 AM

Unemployment Constraints in the Arab World:
An Empirical Study

Atif Awad Moheeldeen
College of Business Administration - University of Sharjah
Sharjah - U.A.E.

Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla
Faculty of Economic and Social Studies - University of Khartoum
Khartoum - Sudan

Abstract:

The present study addressed empirically, the main factors affecting unemployment rate in a sample of 9 Arab countries during the period 1990-2010. The results of the dynamic fixed effect model showed that in the long-run whilst change in GDP plays marginal role in reducing unemployment rate, the reducation in the fertility rate and existence of democratic regime have considerable impact on reducing such unemployment rate. Furthermore, over time, education, output volatility and rigidity of the labour market appear to have considerable negative impact on unemployment.

Keywords: Unemployment, Economic Globalization, Trade Policies, Arab Countries

□□□□□□ □□□□□□□□ □□□□□□□□□ □□□□.indd 266 2/8/17 10:06 AM